الفصل السابع

الجات كتجارة حرة للنخبة

مدخل:

اتخذ المجلس الاقتصـــادي والاجتمـــاعي (conseil économique et social) التابع لمنظمة الأمم المتحدة في فبراير سنة (1946م) قـــرارا بعقـــد مؤتمر دولي لبحث مشكلات التجارة الدولية (commerce international) ، أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد تم عقدها في جنيف من ابريل إلى اكتوبر سنة (1947م) ، وانتهت إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة.

وبعد مفاوضات جانبية، ولد مايعرف بالاتفاقية العامة للتعريفـــات والتجارة (G.A.T.T) والتي أبرمت في (1947/03/30م) وبدأ ســـريانها منذ أول يناير سنة (1948م) ، وكان عدد الدول التي تشكلت منـــها في البداية (23) دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلتـــرا، وحلت تلك الاتفاقية محلها الآن اتفاقية"**منظمة التجارة العالمية**".

فماذا تعني الجات(G.A.T.T) بالنسبة للبلدان النامية؟ ومـــا هـــي الجوانب الخفية التي تحاول الولايات المتحدة عدم الترويج لها؟.

المبحث الأول

الإطار العام للاتفاقية

(**الجات**) مختصر لمفهوم لاتيني للاتفاقية العامة للتجـــارة والتعرفـــة الجمركية التي أقيمت سنة (1947م) كإطار مؤقت لتنظيم التجارة الحرة، كونيا، هذا التنظيم الكوني أو الكوكبي غير المتجانس يضـــم في عضـــويته (117) بلدا وأن **باب العضوية** مفتوح لجميع بلدان العالم من دون استثناء. وأحكام الجات(G.A.T.T) لتحرير التجارة الكونية متشعبة وتغطي معظـــم القطاعات، إلاأن فصولها البالغة **الثلاثين** لم تكـــن تتضـــمن حـــتى ســـنة (1993م) قطاعات مثل الزراعة والخدمات والنسيج، وحاليا، صارت هذه القطاعات، بدءا من (1993/12/15م) جزءا من الاتفاقية.

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفـــات والتجـــارة (G.A.T.T) ، والـــتي تتضمن نشاطا شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجاريـــة بـــين الأطراف وتقع في (35) مادة أضيفت لها في سنة (1965م) ثلاث مـــواد لتلبية مطالب الدول النامية (les pays en voie de développement) ، على ثلاث مبادئ رئيسية هي : تحرير التجارة، **وعدم التميز بـــين الأطـــراف المتعاقدة ، والاعتماد على الوسائل الســـعرية** دون الكميـــة في تقييـــد الواردات[1].

1- تحرير التجارة الدوليـــة (commerce international) مـــن القيـــود التعريفية وغير التعريفية، حيث تلتزم الدول الأطراف بالعمل علـــى إزالـــة القيود التعريفية وغير التعريفية أو على الأقل تخفيضها. ويتم ذلك في إطـــار مفاوضات متعددة الأطراف تضم كل البلدان الأعضاء وتقوم على أســـاس مبدأ التبادلية (principe des échanges) .

[1] **الاقتصاد الدولي** ، د.زينب حسين عوض الله؟ الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، سنة 1998.

2- عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية وهو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية (le pays prévilégié). وبموجب هذا المبدأ فإن أية ميزة تجارية يمنحها طرف لطرف آخر لابد أن تنسحب تلقائيا إلى كل الأطراف الأخرى دون مطالبة بذلك.

3- الحماية من خلال التعريفة الجمركية (tarif dwannier) . حيث خصت الاتفاقية كقاعدة أساسية على الاعتماد على التعريفة الجمركية (tarifs douaniers) وعدم الالتجاء إلى الحواجز غير التعريفية ، كالقيود الكمية أو نظام الحصص أو حظر الاستيراد، إلا في حالات طارئة نصت عليها الاتفاقية صراحة في حالات الزراعة ، أو عجز خطير في ميزان المدفوعات ، أوحالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة، مما يهدد الإنتاج المحلي بأضرار جسيمة.

وانطلاقا من ذلك، تعتمد ميكانيزمات (آليات) الاتفاقية على جملة من الإجراءات التي لا تختلف عن الإجراءات العشرية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) والتي تتضمن: رفع الدعم الذي تقدمه الدول لقطاعاتها الاقتصادية سيما الإنتاج الزراعي بنسب تتراوح ما بين (5-25 %) خصخصة القطاعات الحيوية، وتخفيض الرواتب والأجور وإلغاء الحوافز (نسبة التخفيض في الأجور تتراوح مابين15-50 %) ، وإنهاء سيطرة الدولة على قطاع المال (الصيرفة، التحويل الخارجي، البورصة). من الإجراءات التي تمثل في القانون الدولي تدخلات سافرة في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة.

إن الجات (GATT) هي رأس الحرب للشركات الأخطبوطية العملاقة التي لا تعرف غير الاستغلال البشع لثروات الأمم والشعوب ، إنها مؤسسات استعمارية كولونيالية بكل معنى الكلمة. وهذا سر أسباب المعارضة الشديدة التي واجهتها الولايات المتحدة في مساعيها لفرض شروطها على الحلفاء وبلدان العالم الأخرى . ذلك أن البلدان تدرك تماما

المخاطر المترتبة على فتح أسواقها لكل ما هب ودب من المنتجات والخدمات القادمة من الولايات المتحدة.

وقد لا يدرك الكثيرون أن الهدف الذي تسعى الى بلوغه المؤسسة الأمريكية من هذه الاتفاقية ليس سياسيا واقتصاديا فحسب وإنما ثقافيا وفكريا بدليل أن فرنسا مثلا عارضت بشدة المصادقة على الاتفاقية ما لمتنازل أمريكا عن مطالبتها بتصدير(**ثقافة المتعة الأمريكية**) **لفرنسا وأوروبا والعالم.**

وإذا كان الأوروبيون قد نجحوا جزئيا في إيقاف بعض تحركات غول (ا-لحات) في المجالات الفكرية والتربوية فإن أكثر المراقبين السياسيين والاقتصاديين يقرون بأن عصرا أمريكيا متوترا وأزمات اقتصادية وسياسية وصراعات علنية ومخفية سوف تبرز على السطح وأبرزها حرب الخليج الثالثة وتداعياتها الراهنية والمستقبلية.

المبحث الثاني

الدول النامية والجات

لم تكن تلك المبادئ التي تحكم نظام الـ (GATT) متفقة والمبـادئ الأساسية التي قامت عليها استراتيجيات الدول المتخلفة للتنمية، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة. ومن ثم انصرفت الدول الناميـة (les pays en voie de développement) إلى إنشاء منظمة أخرى أكثر اسـتجابة لمتطلبات التنمية ، بهدف تنظيم التجارة الدولية (commerce international) على أساس ومبادئ مختلفة تماما عن تلك التي قامت عليها الـ (GATT)، وأدى ذلك إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنميـة المعـروف بالانكتاد (UNCTED) .

المبحث الثالث

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTED)

تأسس هذا المؤتمر باعتباره جهازا دائما من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة (O.N.U) في (1964/12/20م) ، على أساس توصيات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف سنة (1964م) ، بهدف تنظيم التجارة الدولية (commerce international) على أسس مختلفة تماما عن تلك التي قام عليها نظام الـ (G.A.T.T).وقد جاءت (الانكتاد) انعكاسا لاستراتيجيات التنمية التي سادت خلال الستينات وكرد فعل لمطالب الجنوب (SUD) في مواجهة الشمال (NORD) ، وبالتالي، لم يعلق المؤتمر أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للبلاد النامية ، ولم يأخذ بمبدأ عدم التمييز، وطالب بوجوب قيام النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها، ورفض (مبدأ التبادلية) (principe des échanges) في المفاوضات متعددة الأطراف.

وإجمالا، كان الغرض الرئيسي من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو توفير فرص التعاون الدولي للعمل على حل مشكلات التجارة الدولية (commerce international) ، وخاصة تلك المشكلات التي تواجه تجارة الدول النامية (les pays en voie de développement) .

ويضم المؤتمر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (ONU) وكذلك التي لاتنتمي إليها ولكنها عضو لواحدة أوأكثر من الوكالات المتخصصة وبالرغم من أن المؤتمر ظل يعقد دورة كل أربع سنوات من تاريخ انعقاده في جنيف سنة (1964م، إلا أن الملاحظ حتى الآن أن موقف الدول الصناعية المتقدمة منه لايزال جامدا فضلا للأسباب التالية:

- نتائج المؤتمر تؤخذ على أساس التوصيات، وليس لها طابع الإلزام.

- موقف مجموعة الدول المتقدمة (les pays développés) المتشدد لعدم زعزعة منظمة الـ (G.A.T.T) في توليها مهام تنظيم التبادل التجاري الدولي ، وشعور هذه المجموعة بأنها ستتحمل العبء الأكبر جراء التخفيضات الجمركية التي أوصى بها المؤتمر، فضلا عن عدم إحراج التكتلات الاقتصادية في دول هذه المجموعة.

- عدم موافقة الدول الاشتراكية (les pays socialistes)، وقتذاك، على بعض مشاكل التجارة في مجموعة الدول النامية (les pays en voie de développement) بحجة عدم اتفاق الأحكام التي تنظم سوقها مع آليات السوق الرأسمالية (capitalisme).

وكنتيجة حتمية لما سبق ذكره فقد تغيرت توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التنفيذ العملي، ولعل أهم أعمال هذا المؤتمر هو مولد وحدة الدول النامية (les pays en voie de développement) من بين أعضاء هذا المؤتمر وقيام مجموعة الـ(77) التي عقدت أول اجتماع لها في الجزائر سنة (1967م) . وما تجدر الإشارة إليه أن أعمال مجموعة الـ (77) لم تخرج عن المضمون العام الخاص بتحسين شروط التبادل التجاري الدولي، واتخاذ الترتيبات السلعية، وإلغاء القيود الجمركية وخاصة المستحدثة منها، والحد من تقلبات الأسعار، وعرض هذه الموضوعات على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي لم تصادق على قرارات ايجابية تذكر في مجال التنفيذ.

المبحث الرابع

المفاوضات والتوصيات

جاءت اجتماعات (C.N.U.C.E.D) الثانيـــة، و(C.N.U.C.E.D) التالية، فأكدت الطابع العام للمفاوضات بين الشـــمال والجنـــوب (Nord-sud). ولئن لم تأت بجديد كثير، إلا أنها، مع ذلك ، أتاحت تعيين علاقات المشاكل الطارئة (C.N.U.C.E.D) ، وتوضيح هذه المشاكل، وذلك فيمـــا يتعلق، خصوصا، بدور الشركات المتعددة الجنسية وتحويـــل التكنولوجيـــا وإصلاح نظام الاجازات، والصلة بين حقوق السحب الخاصـــة وإصـــلاح النظام النقدي الدولي، وكذلك عبء ديون البلدان النامية،[1] خـــلال تلـــك الفترة، انعكست في كتابة العديد من الدراسات، والطروحات التي تـــبرز مطالب العالم الثالث (le tiers monde) ، التي غالبا ما تتعارض مـــع رؤى ونتائج المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى ، مثـــل الـــــ (G.A.T.T) ، والبنك الدولي (banque mondiale) للإنشاء والتعمير (BIRD) وصـــندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) .

وقد مثلت هذه المجموعة دورا أساسيا بالنسبة إلى البلدان الناميـــة، لأنها وفرت لها إطارا نظاميا استطاعت، انطلاقا منه، إدراك مسلمات النظام القائم وحقائقه المؤكدة . وعلى أساس هذه الدراسات استندت المقـــررات التي تبنتها المؤتمرات الوزارية التي عقدتها مجموعـــة فـــريـــق الـــــ (77) ومؤتمرات قمة بلدان عدم الانحيـــاز (les pays non alignés) واســـتوحت أهدافها.

في سنة (1970م) ، كان قد تم تبني استراتيجية الخطـــة الإنمائيـــة العشرية الثانية، ومع التسليم بمحدودية جدواها، تميزت هذه الاســـتراتيجية بالأهمية لأنها للمرة الأولى منذ التحليل الذي قدمته لجنة الأمـــم المتحـــدة

[1] حوار الشمال والجنوب ، معهد الإنماء العربي، 1981م ، بيروت.

الاقتصادية الخاصة بأمريكا اللاتينية (CEPAL) حاولت أن تقيم فهما اندماجيا للتطوير، قائما على استراتيجية جامعة.[1]

باستثناء هذه المبادئ الكبيرة ، لم يتحقق سوى شيء واقعي قليل حتى سنة (1970م) . ومنذ بداية السبعينيات أخذ إطار العلاقات بين الشمال والجنوب يتغير للأسباب التالية :

- نجمت ميوعة عامة عن انهيار (breton world) النقدي، وعن تدني سعر الدولار.

- أبرزت سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة، التي بدأت بمؤتمر البيئة سنة (1972م) ، وتتابعت المؤتمرات الخاصة بالسكان والتغذية وقانون البحار، فكرة ترابط المشاكل والحلول وتفاعلها المتبادل . وهكذا ظهر في مؤتمر(استوكهولم) ، الذي انعقد سنة (1972م) ، وتناول موضوع الوسط البشري ، **موقف البلدان النامية** القائل بواقع التفاعل المتبادل بين البلدان ، والمشدد على ضرورة المحافظة على المصادر الطبيعية، وضرورة إدارتها إدارة حكيمة من أجل رفاه سكان الكرة الأرضية والأجيال القادمة.

- تحقق تقدم هام في مضمار إيديولوجيا الإنماء وتم طرح فكرة التطور الأفقي الذي يتعين على البلدان النامية أن تمر عبره ولكن هذه الأخيرة خاب أملها بسبب النتائج العملية الحاصلة على مستوى التعاون الدولي.

إلا أن حدثين هامين وقعا في سنة (1973م) يمكن اعتبارهما مسئولين، إلى حد بعيد، عن الجدل القائم حاليا حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) ، وقمة البلدان غير المنحازة الرابعة في الجزائر، وأزمة الطاقة المفتعلة في اكتوبر كحيلة لإعادة النظر في أسعار البترول، وبالتالي بروز (O.P.E.C) كأداة قوية في أيدي المنتجين للبترول.

---

[1] حوار الشمال والجنوب، مرجع سبق ذكره ، أخذا من استراتيجية الخطة العشرية للتطوير الدولي التي وضعتها الدورة الثانية للأمم المتحدة ، الجمعية العمومية، القرار رقم (2625) .